CD/315
19 August 1982
ARABIC
Original : RUSSIAN

لجنة نزع السلاح

تفادي الخطر النووي المتزايد وكبح جماح سباق التسلح

مذكرة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

في ظل الظروف الراهنة ، وفي وقت يزداد فيه التوتر العالمي ويشتد خطر اندلاع حرب نووية فان الدول ليس لديها بل ولا يمكن أن يكون لديها واجب أكثر أهمية من وضع واتخاذ تدابير فعّالة من أجل تخفيف حدة التوتر وتوطيد السلم العالمي وتوفير الأمن للشعوب .

وفي هذا الوقت الذي تجمعت فيه لدى الدول مخزونات ضخمة من الأسلحة ذات القوة التدميرية الجبارة ، والذي لم يشهل سباق التسلح مستمرا فيه فحسب ، بل انه أخذ يكتسب زخما أكبر ، كما أخذت تظهر ، الواحد تلو الآخر ، انواع جديدة من وسائل التدمير الشامل أكثر تعقيدا وفتكا ، يصبح من الضروري أكثر من ذي قبل أن تبدي جميع الحكومات ، ولا سيما الدول الكبرى ، قدرا كبيرا من المسؤولية والاتزان والحكمة والرويّة في جميع الأعمال والأفعال المتعلقة بالسياسة الخارجية . والمطلوب من هذه الدول أن تبدي ارادة سياسية في ميدان توحيد الجهود في سبيل تطبيع الأوضاع وتعزيز المبادئ الايجابية في ميدان العلاقات بين الدول .

ان الاتحاد السوفياتي وبقية البلدان الاشتراكية وغالبية الدول في جميع القارات تتبع بصورة مطردة وعادفة هذه السياسة . وهي ترى ان من واجبها تجاه شعوب العالم وتجاه الأجيال الحالية والمقبلة ، اتباع هذه السياسة ، كما انها ستواصل التمسك بها على الدوام .

أولا

ان تزايد خطر اندلاع الحرب من جديد يرجع الى ان بعض الدول قد أخذت في الآونة الأخيرة تتبع سياسة معادية للسلم .

وهذه الدول ، خلافا لما قطعته على نفسها في السبعينات من التزامات فيما يتعلق بتفادي اندلاع حرب نووية ، تنادي الآن بأن النزاع النووي هو أمر ممكن ، بل و " مقبول " .

وهذه الدول ، عوضا عن أن تتفهم بصورة واقعية ان أي استعمال للأسلحة النووية لابد وأن يؤدي الى اشتباك نووي شامل مع كل ما يتمخض عنه ذلك من تبعات ، تعكف على ابتداع وسائل شن الحرب النووية ، ابتداء من الحرب المحدودة الى الحرب الشاملة ، وعلى وزع قواتها الاستراتيجية الهجومية تحسّبا للبدء باستعمال الأسلحة النووية أملا في تحقيق الانتصار .

GE.82-65894

وفي محاولة للتخلي عن السياسة الرشيدة الوحيدة في ظروف اليوم ، المتمثلة في الحفاظ على التوازن العسكري القائم حاليا بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية ، وبين حلف وارسو ومنظمة حلف شمال الأطلسي ، وفي تحقيق الاستقرار الاستراتيجي ، اختارت هذه الدول الاتجاه نحو تحقيق التفوّق العسكري .

ويجري تمويل هذا الاتجاه بسخاء شديد ، اذ أن تكاليف تنفيذ البرامج العسكرية الجديدة أصبحت تحصى لا بالبليونات أو حتى بعشرات أو مئات البليونات ، بل بالتريليونات من الدولارات .

وبالاضافة الى آلاف الأسلحة النووية المخزونة بالفعل ، من المقرر أن تنفق هذه الأموال على انتاج آلاف مؤلفة من الأسلحة الجديدة ذات القوة التدميرية التي تفوق قوة القنبلة الذرية التي ألقيت على هيروشيما في عام ١٩٤٥ عشرة أو عشرين مرّة بل مائة أو مائتي مرّة .

ويجري استحداث اسلحة نووية قادرة على توجيه الرؤوس الحربية بدقة أكبر ، بغية تدمير الأهداف المحصنة تحصينا خاصا . كذلك فان منظومات الاسلحة الاستراتيجية أصبحت متحركة . وقد بدأ انتاج منظومات الاسلحة الاستراتيجية الجديدة وعلى رأسها القذائف الانسيابية البعيدة المدى ، كما انه يجري التخطيط لانتاج المنظومات الحربية الفضائية المزمع تزويدها بأسلحة الليزر . ويرتبط امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي بالمركبات الفضائية التي يقودها البشر والتي يمكن استخدامها أكثر من مرة . ويجري تحديث ترسانات الأسلحة الحربية الكيميائية وزيادتها الى حد كبير ، كما بدأ انتاج جيل جديد من الأسلحة الكيميائية الفتّاكة هو جيل الأسلحة ذات الفازين . وقد ارتفعت بدرجة كبيرة فعالية الأسلحة التقليدية .

ويجري التخطيط لوزع اسلحة نووية صاروخية امريكية جديدة ، بحيث تكون اماكن وزعها بعد ما يمكن عن أراضي الولايات المتحدة الأمريكية وأقرب ما يمكن الى اراضي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والدول الاشتراكية الأخرى ، وذلك بقصد تقليل الزمن اللازم لايصال الرؤوس الحربية النووية الى أهدافها وبالتالي زيادة عنصر المفاجأة في الهجوم . وهذه من الناحية العملية محاولة مباشرة للاخلال بالتوازن الاستراتيجي . وبالتحديد فان هذا هو ما تستهدفه الخطط الحالية لدى منظمة حلف شمال الأطلسي الرامية الى وزع مئات من الصواريخ الأمريكية الجديدة ذات المدى المتوسط في بلدان غرب اوروبا . ويجري أيضا وزع شبكات امريكية امامية في منطقة الشرق الأقصى في غربي المحيط الهادئ . ولنفس الغرض يتم تركيز جزء رئيسي من قوات اسطول الولايات المتحدة الحربي ذات القدرة النووية في المحيط الهندي وانشاء شبكة كبيرة من القواعد العسكرية الأمريكية في تلك المنطقة مع وجود القاعدة الاستراتيجية المركزية في جزيرة دييغو - غارسيا .

ولا يمكن للمرء الا أن يستنتج ان الهدف من وراء كل هذا النشاط العسكري هو ايجاد عدة مادية للمفاهيم الاستراتيجية العدوانية القائمة على المغامرة والتي تنمّ عن جنون عسكري عند بعض من ينادون بها .

ولقد حذّر الاتحاد السوفياتي مرارا وتكرارا ، وها هو يعلن مرة أخرى ، انه مهما كانت الظروف والأحوال ، سيظل قادرا على حماية أمنه وأمن حلفائه واصدقائه . وكما قال ل.أ بريجينيف فانه مهما كانت أنواع وكميات الاسلحة الجديدة التي يمكن ان تنتجها الولايات المتحدة ، " فستكون لدى القوات المسلحة السوفياتية الوسائل المناسبة للتصدى لهذه الأسلحة " ، وقد أكد بريجينيف ان الاتحاد السوفياتي " سيتمكن من الرد قوّا وبفاعلية على أى تحدّ يستهدفه ".

ومع ذلك ، فان اتباع الولايات المتحدة وبعض حلفائها في منظمة حلف شمال الأطلسي لسياسة تحقيق التفوق العسكرى ، هو حقيقة ماثلة لها تأثير كبير في مجرى تطور الأحداث العالمية. ان هذه سياسة محفوفة بالمخاطر وهي تعرّض جميع الدول والشعوب للخطر .

ان السياسة الرامية الى تحقيق التفوق العسكرى على الاتحاد السوفياتي وعلى بلدان حلف وارسو ، والى زيادة حدة سباق التسلح قد أدت بالفعل الى حدوث تعقيدات دولية خطيرة. وهذه السياسة تحمل في طياتها خطر يتمثل في زعزعة الاستقرار الاستراتيجي أى بعبارة أخرى الاخلال بالتوازن العسكرى القائم حاليا .

ان الاستمرار في عرقلة المفاوضات بشأن مسائل هامة مثل الحظر العام والكامل لتجارب الاسلحة النووية وحظر الاسلحة الكيميائية وتدميرها والحدّ من الأنشطة العسكرية في المحيط الهندى وخفضها فيما بعد ، والحدّ من بيع وتسليم الاسلحة التقليدية وعرقلة المفاوضات بشأن الأنظمة المضادة للتوابع الاصطناعية ، هي حلقات في سلسلة ترتبط ارتباطا لا ينفصم مع السياسة الرامية الى تحقيق التفوق العسكرى .

أما لماذا لم يتحقق تقدم في محادثات تخفيض القوات المسلحة والاسلحة في وسط أوروبا ؟ وما هو السبب في عدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الداعية الى حظر الأسلحة النيوترونية والى الامتناع عن صنع أنواع ومنظومات جديدة من اسلحة التدمير الشامل والى اجراء محادثات بشأن نزع السلاح النووى ؟ فالأسباب هي نفس الأسباب السابقة . وما هو السبب الذى حال دون أن ينهي مؤتمر مدريد المعقود بين الدول المشاركة في المؤتمر الأوروبي أعماله في مطلع هذا العام ودون اتخاذ قرار بعقد مؤتمر للأمن وتدابير بناء الثقة ونزع السلاح في اوروبا ؟ انه أيضا محاولة لتحقيق التفوق العسكرى .

وتجرى في بعض الأحيان محاولات لتبرير محاولة تحقيق التفوق العسكرى زعما بأن ذلك أمر ضرورى لتعزيز السلم والأمن . أما الحقيقة فهي عكس ذلك تماما : اذ أن هذه السياسة لا يمكن أن تؤدى الا الى الانتقاص من أمن جميع الدول بما في ذلك أمن الدول التي تتبعها ، كما انها تؤدى الى أن تتلبد غيوم الخطر النووى بدرجة أكبر فوق كوكبنا .

وأمام البشرية طريق آخر ألا وهو تعزيز السلم والأمن وتحقيق الانفراج ونزع السلاح . ان هذه الامكانية يجب بل ويمكن تحويلها الى حقيقة .

بيد أن هناك حاجة الى أن تقوم جميع الدول والشعوب بخطوات كبيرة ونشطة في سبيل تفادي نشوب حرب نووية ومن أجل تخفيف حدة التوتر العسكري بصورة جذرية . والمطلوب في المقام الأول هو توفّر الارادة السياسية اللازمة لتحقيق السلم والقائمة على أساس ادراك حقائق العصر النووي والقادرة على اختطاط مناهج وطرق جديدة مؤدية الى القضاء على الخطر النووي .

وتحقيقا لهذه الغاية ، وكما ورد في رسالة ل . أ . بريجينيف الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ورئيس هيئة رئاسة مجلس السوفيات الأعلى في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الموجهة الى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، المكرسة لنزع السلاح ، فان الاتحاد السوفياتي قد قطع على نفسه عهدا بألاّ يكون البادئ باستخدام الأسلحة النووية .

ان القصد من هذه الخطوة البالغة الأهمية من جانب الاتحاد السوفياتي هو تمهيد الطريق للانتقال من المخاطر الماثلة اليوم الى سلم أوطد وأكثر استقرارا ، والى زيادة أمل الشعوب في أن لا تندلع أبدا كارثة نووية في أي مكان .

ويحق لشعوب العالم أن تتوقع من الدول النووية الأخرى أن تحذو حذو الاتحاد السوفياتي في قراره هذا . وهذا من شأنه أن يحدث تغييرا جذريا نحو الأفضل في مجمل الوضع العسكري والسياسي العالمي . فالمواجهة العسكرية ستصبح أقل حدة مما هي عليه اليوم ، والاستقرار الاستراتيجي سيتعزز ، كما ان الثقة الدولية ستصبح مرة أخرى أداة لتعزيز الأواصر بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة .

ان تعزيز الاستقرار الاستراتيجي والتوازن العسكري يتطلب أيضا مجموعة من التدابير العاجلة .

ثانيا

ان الحفاظ على التوازن العسكري مهما كانت أهميته باعتباره شرطا أساسيا لقيام السلم الدائم ، الا انه ليس كافيا لضمان خلاص البشرية من خطر اندلاع الحرب ، خاصة اذا ما ظلت مستويات المواجهة العسكرية عالية ومستمرة في النمو . ولابد من القيام بخطوات أكبر بكثير ، وذلك بتحقيق تخفيض تدريجي في هذه المستويات ، والحدّ من الاسلحة وتخفيضها ، أي بعبارة أخرى ، لابد من اعطاء زخم جديد وقوى للمباحثات الجارية حاليا واستئناف المحادثات التي تم تعليقها والبدء في محادثات جديدة تتناول كل هذه الموضوعات . وفي الظروف الراهنة تشكل المفاوضات بشأن تخفيض الاسلحة وبشأن نزع السلاح الرقعة المركزية للعمل المشترك فيما بين الدول في سبيل ارساء دعائم السلم وانقاذ البشرية من خطر الكارثة النووية .

../..

ان العقل البشرى الذى ابتدع آلة التدمير النووى الرهيبة لقادر على ايجاد الوسائل لتفكيكها وتخليص البشرية من الكابوس الذى تمثله . والاتحاد السوفياتي ، شأنه شأن كثير من الدول الأخرى ، يرى انه من الضرورى ، لتحقيق هذه الغاية ، اتخاذ خطوات في عدة اتجاهات في نفس الوقت ، من بينها على وجه الخصوص ما يلي :

وضع برنامج لنزع السلاح النووى واعتماده وتنفيذه على مراحل . ونحن نرى ان مثل هذا البرنامج يمكن ان يتضمن الآتي :

- وقف استحداث منظومات جديدة من الأسلحة النووية ؛
- وقف انتاج المواد الانشطارية بغرض صنع مختلف أنواع الأسلحة النووية ؛
- وقف انتاج جميع أنواع الذخائر النووية ووسائل نقلها ؛
- التخفيض التدريجي للمخزونات المتكدسة من الأسلحة النووية ، بما في ذلك وسائل نقلها ؛
- التخلص الكامل من الأسلحة النووية .

ويجب ان يشمل الحدّ من الأسلحة النووية وتخفيضها كل منظومات الأسلحة ، وعلى رأسها منظومات الأسلحة الاستراتيجية والمتوسطة المدى .

وسيكون الاتحاد السوفياتي مستعدا للموافقة ، بصورة متبادلة ، على ان تكون الخطوة الأولى نحو تخفيض الأسلحة النووية ، سواء الاستراتيجية أو المتوسطة المدى ، خطوة كبيرة .

الحدّ من الأسلحة الاستراتيجية وتخفيضها . يرى الاتحاد السوفياتي ان هذه واحدة من أهم المشاكل التي ما زال يتعين حلها . وتتطلب المفاوضات بشأن هذه المشكلة اتباع مسلكا يتسم بالمسؤولية والجدية . وهذا هو بالضبط الموقف الذى يتخذه الاتحاد السوفياتي تجاه هذه المفاوضات بغية التوصل الى اتفاق مقبول من كل الأطراف .

وكما ذكر ل.أ. بريجنيف فان التوصل الى مثل هذا الاتفاق يتطلب في المقام الأول أن تستهدف المناقشات حقا الحدّ من الاسلحة النووية وتخفيضها ، بدلا من أن تكون ستارا لمواصلة سباق التسلح والاخلال بالتكافؤ القائم . ثانيا يجب على الجانبين اجراء المفاوضات مع ايلاء الاعتبار الواجب للمصالح الأمنية المشروعة لكل منهما ، وذلك مع الالتزام الدقيق بمبدأ المساواة والأمن المتساوى . وأخيرا يجب الحفاظ على كل ما تمّ تحقيقه في الماضي من ايجابيات في هذا المجال .

الحدّ من الأسلحة النووية في اوروبا وتخفيضها . بالرغم من كل الصعوبات التي صادفتها مفاوضات جنيف المعقودة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن هذا الموضوع ، فان الاتحاد السوفياتي لا يزال يرى انه يجب احراز تقدم في هذه المفاوضات والتوصل الى اتفاق مقبول ، وهو يفعل كل ما في وسعه لتحقيق هذا الغرض .

ويؤكد الاتحاد السوفياتي من جديد استعداده للموافقة على ان يتخلى الجانبان تخليا كاملا عن كل انواع الأسلحة المتوسطة المدى القادرة على اصابة أهداف في اوروبا . ويمكن للاتحاد السوفياتي أن يمضي أكثر من ذلك ويوافق على اخلاء اوروبا من الأسلحة النووية سواء المتوسطة المدى أو التكتيكية . واذا لم تكن الولايات المتحدة وحلفائها مستعدين لقبول حل شامل لهذه المشكلة ، فان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يمكن أن يوافق على اجراء تخفيض تدريجي متبادل في عدد الأسلحة النووية المتوسطة المدى ، على ان يكون هذا التخفيض تخفيضا ملموسا حقا

وجدير بالذكر ان الاتحاد السوفياتي ، رغبة منه في الاسهام في إنجاح محادثات جنيف قد أعلن ، كبادرة على حسن النيّة ، قراره بأن يتوقف عن وزع مزيد من الاسلحة النووية المتوسطة المدى في الجزء الأوروبي من الاتحاد السوفياتي . وعلاوة على ذلك ، أعلن الاتحاد السوفياتي عن اعتزامه ، من جانب واحد أيضا ، التخلص من بعض هذه الاسلحة واتخذ بالفعل خطوات عملية في هذا الاتجاه .

وفي مجال الأسلحة النووية عموما ، فان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مستعد لمواصلة السير حتى نهاية الطريق ، وذلك بالطبع شريطة اشتراك جميع الدول النووية أي انه مستعد للموافقة على الازالة الكاملة لجميع الاسلحة النووية الاستراتيجية والمتوسطة المدى والتكتيكية .

وسوف تكرس الأموال التي يتم تحريرها في كل مرحلة من مراحل نزع السلاح النووي للأغراض السلمية وحدها ، بما في ذلك تقديم المساعدة للبلدان النامية .

وسوف يتعين عند وضع تدابير نزع السلاح النووي الاتفاق على الأساليب والأشكال المناسبة للمراقبة التي من شأنها أن تكون مرضية لجميع الأطراف المهتمة وأن تساعد على التنفيذ الفعّال للاتفاقات التي يتم التوصل اليها .

ان الاتحاد السوفياتي مستعد للمشاركة في كل هذه الأنشطة . ويأتي الآن دور الدول النووية الأخرى وعلى رأسها الولايات المتحدة للادلاء بدلوها .

الحظر العام والكامل لتجارب الأسلحة النووية . ان حل هذه المشكلة الذي تأخر كثيرا يعني ان الدول النووية ستحرم من فرص ادخال تحسينات جديدة على الاسلحة النووية واستحداث أنواع وفئات جديدة من هذه الأسلحة . وفي نفس الوقت فان نظام عدم انتشار الاسلحة النووية سوف يتعزز .

ويمكن التطرق الى مسألة تجارب الأسلحة النووية إما بطريقة جذرية أو على مراحل . والاتحاد السوفياتي مستعد من جانبه للتصديق في أية لحظة على معاهدة الحدّ من التجارب الجوفية للأسلحة النووية التي تم توقيعها بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٧٤ . ولابد من الاستفادة الى أقصى حد من المحفل المتعدد الأطراف الذي تمثله لجنة جنيف لنزع السلاح ، وذلك بغية ابرام معاهدة بشأن الحظر العام والكامل لتجارب الاسلحة النووية . والجانب السوفياتي مستعد أيضا للقيام على الفور باستئناف المفاوضات الثلاثية بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة المتعلقة بابرام اتفاقية من هذا النوع ، والتي قطعها الطرفان الآخران في المرحلة النهائية من المحادثات .

. . . / . . .

منع زيادة انتشار الاسلحة النووية . ان الاتحاد السوفياتي وهو يتطرق الى هذه المسألة العاجلة في سياق تعزيز الاستقرار الاستراتيجي والتوازن العسكري ، يؤمن بانها مسألة متصلة أيضا اتصالا مباشرا بمسائل نزع السلاح النووي . فبقدر ما يزداد اليقين بأن الدول غير الحائزة للاسلحة النووية في الوقت الحالي لن تحصل عليها ، تزداد الحوافز للحد من القدرات النووية الموجودة .

وينطلق الاتحاد السوفياتي من ايمانه بأن تعزيز نظام عدم انتشار الاسلحة النووية هو أمر في صالح البلدان النووية وغير النووية على حد سواء ، حيث انه يساعد على حفظ سلم وأمن الشعوب. ان نظام عدم الانتشار قد خلق ظروفا مؤاتية للتعاون الدولي الواسع النطاق في مجال استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية . وما فتئ الاتحاد السوفياتي يؤيد هذا التعاون بصورة ثابتة كما انه يشارك فيه بنشاط .

وقد اقترح عدد كبير من البلدان غير النووية ان تقوم هي والدول النووية أيضا ، بوضع بعض المنشآت النووية السلمية التابعة لها تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وذلك في اطار نظام عدم انتشار الاسلحة النووية . ان الاتحاد السوفياتي مستعد للاستجابة لرغبة البلدان غير النووية بهذا الشأن أيضا . وكبادرة تدل على حسن النية ، يعلن الاتحاد السوفياتي استعداده لوضع بعض المنشآت النووية السلمية التابعة له ومن بينها عدة محطات نووية لتوليد الكهرباء وبعض المفاعلات المستخدمة لاغراض البحث تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ومن الطبيعي ان تتوقع البلدان غير النووية التي تنضم الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، أن يؤدي انضمامها الى المعاهدة الى تعزيز أمنها لا اضعافه . وما فتئت هذه البلدان تثير قضية الضمانات الملائمة من جانب الدول النووية . ان الاتحاد السوفياتي يتفهم هذا الموقف وهو على استعداد لعقد اتفاقية دولية بشأن هذا الموضوع .

ومن الامور الهامة ايضا التوصل الى اتفاق دولي بشأن عدم وضع اسلحة نووية في البلدان التي لا توجد فيها حاليا هذه الاسلحة ، مع الامتناع ، ريثما يتم ذلك ، عن اتخاذ مزيد من الخطوات الرامية لوضع اسلحة نووية في أراضي الدول الاخرى . ان هذا من شأنه ان يساعد ايضا على تعزيز أمن البلدان غير النووية ودعم نظام عدم انتشار الاسلحة النووية .

المناطق الخالية من الاسلحة النووية . ترى كثير من الدول ان تحديد مناطق جغرافية لا يجرى فيها تطوير الاسلحة النووية أو وزعها يمكن ان يلعب دورا هاما في تقليص سباق التسلح النووي . واقتداء بالمكسيك ودول امريكا اللاتينية الاخرى التي وقعت على معاهدة تلاتيلولكو الشهيرة ، تقدمت عدة بلدان اخرى بمبادرات مماثلة فيما يتعلق بمناطق شمال أوروبا ، والبلقان ، والشرق الاوسط ، وافريقيا وعدد من المناطق الاخرى .

والاتحاد السوفياتي ينظر نظرة ايجابية الى هذه المبادرات ، وهو بوصفه دولة نووية ، مستعد للمساعدة في التوصل الى حلول مقبولة بوجه عام فيما يتعلق باقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية .

ثالثا -

بالرغم من ان الاسلحة النووية هي الاسلحة ذات القدرة التدميرية الاكبر ، الا ان الانواع الاخرى من الاسلحة تشكل ايضا خطرا جسيما على الجنس البشرى . لذلك ينبغي أن تكون هذه الانواع من الاسلحة ايضا موضوعا لمفاوضات تتعلق بالحد منها وتخفيضها وازالتها .

حظر الاسلحة الكيميائية وازالتها . ان الاتحاد السوفياتي ، شأنه في ذلك شأن كثير من الدول الاخرى ، يرى ان هذه هي احدى المشاكل الملحّة للغاية . وانه يتعين حلها دون ابطاء . اما الولايات المتحدة ، فانها برفضها مواصلة المباحثات الثنائية ملغية بذلك الاتفاق بينها وبين الاتحاد السوفياتي بشأن اتخاذ مبادرة مشتركة فيما يتعلق بمنع الاسلحة الكيميائية قد وجهت ضربة للآمال التي تعلقها شعوب العالم على التوصل في مرحلة مبكرة الى حل لهذه المشكلة . لذلك تزداد اهمية تكثيف الجهود المشتركة للدول في لجنة نزع السلاح من أجل وضع اتفاقية دولية بشأن منع الاسلحة الكيميائية وازالتها . ويجب ان تتضمن هذه المعاهدة ، بطبيعة الحال ، على الرقابة الصارمة ، التي تشتمل على استخدام الوسائل الوطنية بالاضافة الى الاجراءات الدولية ، بما في ذلك التفتيش الموقعي على أسس متفق عليها .

والى أن يتم ذلك ، يجب ان تتجنب الدول اتخاذ اية اجراءات من شأنها تعقيد المفاوضات . ومن الامور ذات الاهمية الخاصة في هذا الصدد أن تمتنع الدول عن وزع الاسلحة الكيميائية في البلدان التي لا توجد بها هذه الاسلحة في الوقت الراهن .

حظر وضع أى نوع من الاسلحة في الفضاء الخارجي . احالت الجمعية العامة للامم المتحدة اقتراح الاتحاد السوفياتي بشأن هذا الموضوع الذى لا يوجد خلاف على اهميته الى لجنة نزع السلاح للنظر فيه . ويجب أن تمضي اللجنة ، دون ابطاء ، في صياغة معاهدة دولية بشأن هذا الموضوع .

الحد من الانشطة العسكرية البحرية . سبق أن تقدم الاتحاد السوفياتي ، سواء وحده أو بالاشتراك مع البلدان الاشتراكية الاخرى ، بعدد من المبادرات الرامية الى الحد من الانشطة العسكرية البحرية في بعض مناطق المحيط العالمي . وقد تقدمت بعض الدول الاخرى بمقترحات مماثلة .

وتتناول هذه المبادرات تخفيض مستويات التواجد العسكرى والانشطة العسكرية والحد منها في المناطق التي يرجح أن تنشأ فيها حالات نزاع . ومن اجل توطيد الاستقرار في تلك المناطق ، من المستصوب النظر في المسائل التالية :

- سحب الغواصات حاملة القذائف من مناطق واسعة للدوريات القتالية ، وحصر طوافها داخل حدود متفق عليها ؛
- الحد من وزع منظومات القذائف التسيارية الجديدة الموجودة على متن الغواصات ؛

../..

- الامتناع عن وزع القذائف الانسيابية البعيدة المدى ذات القواعد البحرية وشيلاتها من القذائف ذات القواعد الارضية ؛
- التوسع في تدابير بناء الثقة لتشمل البحار والمحيطات وخاصة المناطق التي تمر بها أكثر الطرق الملاحية كثافة ؛
- جعل البحر الابيض المتوسط منطقة سلم وتعاون راسخين ؛
- تعزيز السلم والأمن في منطقة الخليج الفارسي .

ويؤيد الاتحاد السوفياتي الفكرة التي تقدمت بها بلدان عدم الانحياز ، والتي تدعو الى تحويل المحيط الهندي الى منطقة سلم . وهو يشارك مشاركة فعالة في التحضير لمؤتمر دولي بشأن هذا الموضوع . والاتحاد السوفياتي مستعد لأن يستأنف ، في أي لحظة ، المفاوضات مع الولايات المتحدة بشأن الحد من الانشطة العسكرية في المحيط الهندي وتخفيضها في وقت لاحق .

ويستطيع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن يذهب الى ما هو أبعد من ذلك فيما يتعلق بالحد المباشر من الاسلحة الحربية البحرية وتخفيضها . وفي هذا الصدد قد يكون من المستصوب أن تنظر الدول ذات الاساطيل البحرية العسكرية القوية مما في مسألة تخفيض هذه الاساطيل والحدّ منها .

الحد من الاسلحة التقليدية والقوات العسكرية وتخفيضها . في هذا المجال أيضا ، هناك حاجة الى اجراء مفاوضات جدية بين الدول يمكن أن تؤدي الى تخفيض ملموس في المستويات الحالية للقوات المسلحة والاسلحة ، سواء على المستوى الشامل أو في مناطق محددة . ان تطوير انواع الاسلحة التي تعرف الآن بالاسلحة التقليدية يسير بسرعة متزايد باطراد ، ويشكل خطرا حقيقيا ، يضاعف من عدم الاستقرار على الصعيد الاقليمي ويلقي بعدد متزايد من البلدان في دوامة البرامج العسكرية القاصمة للظهر .

ويمثل ما تم مؤخرا من عقد اتفاقية حظر أو تقييد استعمال اسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر خطوة مفيدة . لهذا كان الاتحاد السوفياتي من أوائل الدول التي صدقت على هذه الاتفاقية وبروتوكولاتها . بيد أنه لا زالت هناك مهام اكثر شمولا وأهمية بتعين معالجتها .

ومن هذه المهام التوصل الى اتفاق بشأن عدم زيادة القوات العسكرية والاسلحة التقليدية ، وارساء الأسس بذلك لاجراء مفاوضات بشأن تخفيضها في وقت لاحق .

وهناك هدف هام آخر هو الاتفاق على الحد من مبيعات ونقل الاسلحة التقليدية التي تبلغ قيمتها حاليا عشرات البلايين من الدولارات . وفي سبيل التوصل الى مثل هذا الاتفاق ، فان الاتحاد السوفياتي مستعد لاستئناف المفاوضات الجارية بينه وبين الولايات المتحدة والتي أوقفتها الولايات المتحدة في نفس اللحظة التي بدأت تظهر فيها نهج يمكن الأخذ بها للتوصل الى حلول . كذلك فان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ليس لديه اعتراض على دعوة الدول الاخرى للمشاركة في بحث مشكلة الحد من تجارة الاسلحة .

تخفيض الميزانيات العسكرية . ظلت هذه المشكلة قيد المناقشة في الامم المتحدة وفي المحافل الدولية الاخرى لسنوات طويلة . بيد أن النفقات العسكرية الفعلية مازالت مستمرة في النمو السريع .

وفي الوقت نفسه ، كانت غالبية الدول ، ومن بينها الاتحاد السوفياتي ، تعرب عن اعتقادها بامكانية وضرورة عكس هذا الاتجاه .

ويمكن معالجة تخفيض الميزانيات العسكرية بطرق مختلفة ، سواء بالنسب المئوية أو بالارقام المطلقة ، وسواء على اساس ايجاد حلول جذرية أو احراز تقدم تدريجي . ويمكن البدء بتجميد الميزانيات العسكرية وهي خطوة من الأرجح أنه يمكن الاتفاق عليها بأقل قدر ممكن من الصعوبة اذا وجدت الارادة السياسية .

الامتناع عن استخدام الاكتشافات الجديدة والانجازات العلمية والتقنية للاغراض العسكرية.

ان هذه مشكلة رئيسية وشاطة وليس من السهل حلها . بيد انها مشكلة تطرحها امامنا الحياة نفسها ، وقد حان الوقت بوضوح للبدء في التفكير بصورة مشتركة في الطرق التي يمكن بها حلها . وبالطبع فان الامر يتطلب دعوة العلماء والخبراء للاشتراك في بحثها .

العلاقة بين نزع السلاح والأمن الدولي . ان التخفيف من حدة التوتر العسكري ودعم الاستقرار الاستراتيجي ووقف سباق التسلح هي امور ستساعد بلا شك في تأمين قدر أكبر من الأمن لكل دولة من الدول . وفي الوقت نفسه ، فان التدابير السياسية والقانونية الجادة الرامية لدعم أمن الدول ستساعد هذه الدول على القيام بخطوات عملية للحد من الاسلحة وخفضها .

ومن أجل احراز تقدم في نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي ، يجب السير في عدة اتجاهات متوازية . ويقتضي المفهوم السليم للأمن في نهاية القرن العشرين اتخاذ اجراءات فعالة لمنع اندلاع المنازعات المسلحة ، بما في ذلك المنازعات النووية ، لا وضع الرسوم البيانية الاستراتيجية بقصد تصعيدها .

وعلى الصعيد العسكري ، تعني هذه الاجراءات اتخاذ خطوات لانهاء سباق التسلح . اما على الصعيدين السياسي والقانوني ، فهي تعني تسوية المنازعات والأزمات الدولية عن طريق المفاوضات ودعم مبدأ عدم استعمال القوة ؛ وعلى الصعيدين الاخلاقي والسياسي ، فهي تعني في المقام الاول الامتناع عن الترويج للحرب النووية واستعراض العضلات العسكرية عند حدوث توتر دولي . ان الاتحاد السوفياتي يعمل على احراز تقدم مطرد وثابت في جميع هذه الاتجاهات .

وفي السياق نفسه ، هناك مشكلة تأخر حلها زمنا طويلا وهي تتعلق بعقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية . ويجب ان يتحرك النظر في هذه المسألة في هيئات الامم المتحدة المناسبة من النقطة الميتة التي توقف عندها .

نزع السلاح والتنمية الاقتصادية . ان سباق التسلح هو المجال الوحيد من مجالات الجهد البشري الذي تبدد فيه الموارد المادية بشكل غير مثمر وعلى نطاق ضخم . وينبغي استخدام هذه

الموارد في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه شعوب العالم ، ورفع مستوى الرفـــاه الذى تتمتع به هذه الشعوب والارتقاء بالمستوى الثقافي بدلا من انتاج أدوات للفتك بالبشـــــر .

ان امكانية تخصيص قدر من الموارد يفوق بصورة ملحوظة القدر المخصص اليوم لمساعدة البلدان النامية في القضاء على التخلف الذى ورثته عن الاستعمار يتوقف في المقام الاول ، على اعادة توجيه الموارد التي يستنفدها في الوقت الحالي سباق التسلح نحو خدمة الاغراض السلمية .

*

* *

ان دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح تواجه مهاما صعبة وعاجلـة وبالغة الاهمية . وعلى الدول الاعضاء مناقشة المشاكل الاكثر اهمية والحاحا وهي مشاكل الحد مـن الاسلحة ونزع السلاح . ويجب أن تعطي هذه المناقشة زخما جديدا للجهود الدولية الرامية الى حل هذه المشاكل . ان هذا هو الواجب المباشر للامم المتحدة الناشئ عن ميثاقها وعن غايتها الاساسية وهي انقاذ الأجيال الحالية والمقبلة من ويلات الحرب .

- - - - -